عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

بالانتقال التدريجي نحو المستقبل تجاوزنا مخاطر الانحدار إلى أتون الماضي المظلم

الأتراك والتنظيم الدولي يسعيان لتمويل مظاهرة الإخوان في (19) نوفمبر

■ القاهرة / متابعات :

ذكرت مصادر مطلعة مصرية أن جهاز المخابرات التركي وضع خطة بالتنسيق مع التنظيم الدولي للإخوان لإشاعة الفوضى في البلاد، والاعتداء على الجيش المصري، على أن تبدأ تلك الخطة بالحشد الكبير ليوم 19 نوفمبر بالتزامن مع ذكرى إحياء أحداث محمد محمود.

وبحسب المعلومات فإن الأهداف التى تخطط لها المخابرات التركية من الحشد تتمثل في التشهير المنهج بالنظام الحاكم والمؤسسات العسكرية لعرقلة مسيرة المرحلة الانتقالية، وصولا إلى إحداث ثورة أخرى تستمد قوتها من الاحتجاجات والتظاهرات المتفق على تنظيمها في توقيتات زمنية واحدة بجميع محافظات الجمهورية، وتحديداً في الميادين الحيوية بها مع التركيز بشكل أساسي على ميدان التحرير ورابعة العدوية.

الجديد بحسب المعلومات أن تلك المظاهرات تكون بداية للتصعيد التدريجي ضد المؤسسات والهيئات الحكومية، خاصة أن الدعوات للتظاهرات لن تكون باسم جماعة الإخوان أو أنصارها من التيار الإسلامي فقط وإنما من الرافضين لحكم العسكر، والواصفين لثورة 30 يونيو بأنها انقلاب عسكري، وهو قطاع أكبر عدداً من جماعة الإخوان والمعروف إعلاميا بـ«مناصري رابعة».

وتشير المعلومات إلى أن حملة التصعيد ضد مؤسسات الدولة ستترجم في حالة عصيان مدني ومنع الموظفين من مباشرة أعمالهم، فضلاً عن استفزاز قوات الأمن بجميع المحافظات عبر نشر فيديوهات قديمة لأحداث محمد محمود، والتي لم يشارك فيها الإخوان بالأساس.

الأخطر بحسب المعلومات أن تحركات الإخوان على الأرض في الشوارع سيتزامن معها تحركات في وسائل الإعلام وذلك في إطار حملة إعلامية منظمة في عدد من القنوات والصحف المناصرة للإخوان لنقل ما يحدث بالشارع المصري بوجهة نظر الإخوان فقط وبما يخدم مصالحهم، على أن تكون شبكة قنوات الجزيرة وتحديداً قنوات الجزيرة، والجزيرة مباشر مصر، والجزيرة الإنجليزية هى القنوات الأساسية في نقل الأحداث بالصور والفيديوهات، إضافة إلى صحيفة الجارديان البريطانية.

المعلومات تكشف أن قنوات الجزيرة لن تكتفي فقط بعرض صور وفيديوهات للمظاهرات التى دعا لها الإخوان في ذلك اليوم، إنما ستعرض فيديوهات قديمة لأحداث فض اعتصامي رابعة العدوية ونهضة مصر، بالإضافة إلى الأفلام التسجيلية عن أحداث الحرس الجمهوري والمنصة، ورمسيس، ومسجد الفتح، و6 أكتوبر.

وتشير المعلومات إلى أن الحملة الإعلامية لمساندة تحركات الإخوان في الشارع يوم ذكرى إحياء أحداث محمود محمود لن تتوقف على القنوات الإعلامية فقط، وإنما تمتد إلى شبكات التواصل الاجتماعي وتحديداً موقعي «الفيس بوك» و«تويتر»، حيث صدرت تعليمات لشباب الإخوان ورجال الصف الثانى في البدء في تدشين الدعوات للمظاهرات في يوم 19 نوفمبر، إضافة إلى تكليف مصممى الجرافيك، وتصميم صور وبوسترات مختلفة للأحداث، تتضمن بالأساس فكرة واحدة وهي إدانة المجلس العسكري وقياداته، وتحميلهم المسؤولية الكاملة وراء مقتل المئات من شباب المصريين.

المثير بحسب المعلومات أن الإخوان ستستثمر كل البيانات الصادرة قبيل يوم 19 نوفمبر لإدانة أحداث محمد محمود لمصلحتها الشخصية من قبيل تصعيد الأحداث، وستتولى لجانها الإلكترونية نشر تصريحات عدد من مشاهير العمل الثوري، وتصريحاتهم عن إدنة العسكري في أحداث محمد محمود، وذلك لخلق رأي عام غاضب في ذلك اليوم وما يليه من أيام الذكرى لتحقيق هدفها الأساسى وهو وصول المظاهرات لذروتها.

ولن يقف الإخوان عند تلك الحالة الانتهازية، فبحسب المعلومات فإن الإخوان سيدفعون ببعض الأشخاص للإدلاء بشهاداتهم في القنوات الفضائية التابعة لهم، نظير مقابل مادي مجز، على أن تكون تلك الشهادتان بأي وسيلة سواء بالاستضافة في الاستديو، أو إجراء مكالمة هاتفية.

المدهش في المعلومات الخطيرة أن الإخوان بصدد التخطيط للاعتصام في ميدان التحرير بذكرى محمد محمود، وعدم الخروج منه إلا بعد وصول تظاهراتهم إلى أعلى نقطة، وتحولها من احتجاجات إلى ثورة جديدة تعيد نظام الإخوان، فضلاً عن جاهزيتهم لتلك المرحلة بكل أدوات المعيشة والإقامة، وهو الأمر الذى يحتم على كل القوى الثورية الاحتشاد في ميدان التحرير يوم 19 نوفمبر ذكرى أحداث محمد محمود منعا لاستغلال الإخوان للحدث، وحفاظا على ميدان الثورة من سيطرة أبناء الجماعة المحظورة.

الدعوة للاحتشاد في ميدان التحرير يوم ذكرى محمد محمود ليست فقط لإحياء ذكرى أليمة في تاريخ الوطن، إنما هي حفاظ على مستقبل وطن في مراحل عصيبة يمر بها، في وقت يخطط فيه لخراب مصر من تنظيمات دولية إرهابية بالتعاون مع المخابرات التركية.

■ أردوغان يسعى لإشاعة الفوضى في مصر

(14) حزبا تونسيا تحدد شرطين للعودة إلى الحوار الوطني

■ البرلمان التونسي

■ تونس / متابعات :

حدد أربعة عشر حزباً تونسياً شرطين للعودة إلى الحوار الوطني الذي علق الأسبوع الماضي.

الشرطان هما الاتفاق المسبق على اسم رئيس الحكومة المقبلة وإلغاء التعديلات الأخيرة على النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي.

حزب العمال والحزب الجمهوري وحزب حركة نداء تونس وحزب المبادرة وغيرها من الأحزاب الأربعة عشر اشترطت الاتفاق بشأن الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة المقبلة على أن تكون شخصية وطنية مستقلة إلى جانب إلغاء التعديلات الأخيرة على فصول النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي.

التنقيحات ترى فيها تلك الأحزاب نفساً انقلابياً بما يتنافى ومبدأ التوافق الذي يحكم خريطة الطريق التي جاءت بها مبادرة الحوار الوطني.

وأكد بيان الأربعة عشر التمسك بحوار جدي وهادف يفضي إلى حل سريع للأزمة التي تعصف بالبلاد.

من جهته عزا رئيس حركة نداء تونس، الباجي قائد السبسي أزمة المجلس التأسيسي (البرلمان) إلى عدم رغبة حركة النهضة الإسلامية الحاكمة في التنازل عن الحكم.

وقال السبسي إن أغلبية حركة النهضة الحاكمة في المجلس التأسيسي انقلبت على الحوار وعلى رئيس المجلس.

واعتبر المعارض التونسي أن فتح ملفات الماضي القريب والمحاسبة خطأ ليس في مصلحة البلاد.

وجاءت تصريحات السبسي متناقضة مع توجه المرشح لرئاسة الحكومة التونسية، أحمد المستيري السبت، حيث نفى تقديم ضمانات لحركة النهضة بعدم فتح ملفات المحاسبة.

وتصر حركة النهضة الإسلامية على ترشيح المستيري، رغم تقدمه في السن، للمنصب، خلفا للحكومة الحالية التي يرأسها عضو النهضة، علي العريض.

وتعهد رئيس الوزراء التونسي علي العريض باستقالة الحكومة في ظل خارطة طريق سياسية بدأت بإطلاق حوار وطني بين الحكومة والمعارضة، ولكنه تعثر عند اختيار الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة.

وترفض المعارضة مرشح النهضة لرئاسة الحكومة المقبلة، ما دفع الأطراف الراعية للحوار الوطني إلى طرح فكرة اختيار شخصية توافقية لرئاسة الحكومة القادمة، بعيدا عن تجاذبات الأطراف السياسية.

الجيش السوري يقضي على «الرجل الثاني في المجلس العسكري» بريف درعا

■ دمشق / متابعات :

قتل الجيش السوري مجموعة مسلحة بريف درعا من بينهم ما يسمى «الرجل الثاني في المجلس العسكري في درعا».

واستهدف الجيش مجموعة مسلحة في بلدة داعل بريف درعا وقضى على العديد من المسلحين منهم ما يسمى «الرجل الثاني في المجلس العسكري في درعا» محمد خلف أبو زيد وأصاب آخرين.

وقضت وحدات من الجيش السوري على جميع أفراد مجموعة مسلحة حاولت الاعتداء على إحدى النقاط العسكرية في قرية المليحة الشرقية بريف درعا ودمرت أسلحة رشاشة وذخيرة متنوعة كانت بحوزتهم.

ولاحقت وحدات الجيش فلول المجموعات المسلحة في درعا البلد وقضت على أعداد كبيرة منهم بينما دمرت وحدات أخرى تجمعات وأوكارا للإرهابيين ببلدة انخل ومنطقة سوارين في اللجاة بريف درعا الشرقي بما فيها من أسلحة وذخيرة.

الى ذلك تم تدمير تجمعات للمسلحين من جبهة النصرة الإرهابية على طريق نوى تسيل بريف درعا وايقاع جميع من فيها قتلى من بينهم بشير الغالي وعبد السلام محمود الفرقان.

وكشفت صحيفة (حقائق أون لاين) الالكترونية التونسية عن مقتل مسلح تونسي جديد خلال مشاركته مع المجموعات المسلحة في سوريا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر تونسية قولها إن القتيل الذي يدعى «ياسين» ينتمي إلى «تنظيم أنصار الشريعة» المحظور والمصنف رسميا في تونس كتنظيم إرهابي مشيرة إلى أن المذكور من منطقة دوار هيشر في منوبة التونسية.

ولفتت الصحيفة إلى أن التيار السلفي في تونس أقام عزاء غداة مقتل المسلح المذكور.

يذكر أن منطقة دوار هيشر تمثل أحد أهم المعاقل الإرهابية في تونس وقد شهدت العديد من الأحداث الدامية مؤخرا.

وفي ريف حمص أحكم الجيش السوري سيطرته الكاملة على الطريق الواصل بين تلبيسة والغنطو في ريف حمص بعد أن قضى على مسلحين كانوا يقومون بقطع الطرقات والاعتداء على المواطنين والمارة.

وتصدى لمجموعة ارهابية حاولت الاعتداء على احدى النقاط العسكرية في قرية المشرفة بريف حمص وقضى على كامل افرادها بعد أن دمر آلياتهم وصادر اسلحتهم.

واستهدف تجمعات الارهابيين وأوكارهم غرب قرية تل دهب بمنطقة الحولة والحمرات وتيرمعلة وتلبيسة بريف حمص واوقع العشرات منهم قتلى ومصابين.

وفي ريف دمشق تم القضاء على مسلحين شرق ديرعطية وغرب جبعدين وشمال شرق النبك وجنوب قارة من بينهم محمد البوشى وابراهيم المهينى وزيادة شرارة.

وأردى الجيش أفراد مجموعات مسلحة قتلى في بلدة مهين بريف حمص بينما قضت وحدات أخرى على عدد من المسلحين في احياء الورشة وباب السباع وجورة الشياح وقرى كفرلاها وعقرب والخالدية.

وبريف ادلب قضى الجيش على عناصر للمجموعات المسلحة في كفرلاتا ومعرتمصرين من بينهم القناص مصطفى أبودان وعيد عولو وأحمد دبوس وأحمد سليمان عوض وثائر معمار.

■ الرجل الثاني في المجلس العسكري مقتولا

برلين وواشنطن تبحثان تنظيم العمل المخابراتي

■ واشنطن / برلين / وكالات :

تبحث الولايات المتحدة وألمانيا استحداث قواعد جديدة تنظم التعاملات بين أجهزة المخابرات بالبلدين، في أعقاب فضيحة الكشف عن تنصت وكالة الأمن القومي الأميركي على الهاتف المحمول الخاص بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

وطبقا لمسؤولين أميركيين وأوروبيين فإن لقاءً جمع بين مسؤولين ألمان كبار بينهم رؤساء جهاز المخابرات «بياندي» ووكالة الأمن الداخلي «بيافضي» مع مسؤولين بحكومة الرئيس باراك أوباما والمخابرات الأميركية مطلع الأسبوع لبحث كيفية إعادة تشكيل التعاون بمجال التعاون المخابراتي.

ورجح مسؤولون أميركيون حاليون وسابقون مطلعون على برامج التجسس الأميركية، استعداد بلادهم للموافقة على تعهد ما بشكل علني أو سري، يقضي بعدم ضلوع الوكالات الأميركية بأي أعمال تجسس صناعي أو تجاري على أهداف ألمانية.

ورغم أن تعهدا من هذا النوع سيكون خطوة غير عادية بالنسبة للولايات المتحدة، فإن إدارة الرئيس باراك أوباما لن تجد حرجا في اتخاذها لأن القواعد الحالية التي تنظم عمل وكالة الأمن القومي وغيرها من أجهزة المخابرات الأميركية تحظر بالفعل التجسس من أجل منافع تجارية.

ولفت المسؤولون الأوروبيون والأميركيون إلى أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستعطي نفس التعهد لدول حليفة أخرى، وقد برروا هذا الاعتقاد بأن واشنطن لن تقدم على هذه الخطوة مع دول لها صناعات كبيرة مملوكة للدولة ويعرف عنها ممارسة التجسس الصناعي بشكل نشط لاسيما فرنسا.

يذكر أن مسؤولين ألمانيين توجهوا إلى واشنطن بعد أن كشفت وسائل اعلام ألمانية أن وكالة الأمن القومي الأميركية تنصتت على هاتف ميركل استنادا لوثائق سربها الموظف السابق بالوكالة إدوارد سنودن. ولم ينف المسؤولون الأميركيون التقرير قائلين إن أي تجسس من هذا النوع قد توقف الآن.

وقد تسببت التقارير الصحفية الألمانية حول قيام واشنطن بالتجسس على اتصالات ميركل باستياء على المستويين الشعبي والسياسي، الأمر الذي دفع المسؤولين الألمان للسعي لإجراء مشاورات عاجلة مع نظرائهم الأميركيين لمراجعة قواعد التعاون بمجال المخابرات.

وقد قلل مسؤول أوروبي من جدوى قيام الأميركيين بالتنصت على هاتف ميركل، معتبرا أن المستشارة كانت تعلم على الدوام أن هاتفها الخلوي ليس وسيلة آمنة للاتصال، وقد توخت الحذر دائما في استخدامها له.

يذكر أن بعض الوثائق التي سربها سنودن تشير إلى تجسس وكالة الأمن القومي الأميركية لم يقتصر على الدول والشخصيات السياسية، بل تعداه إلى منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وصرح مسؤول أوروبي بأن المسؤولين الأميركيين والألمان يعكفون على إعداد اتفاق سري ينظم التعاملات اليومية بين مخابرات البلدين.

حول العالم

سنودن استعان بعفوية زملائه للوصول إلى مبتغاه

■ واشنطن / وكالات :

قالت مصادر لوكالة رويترز إن إدوارد سنودن المتعاقد السابق في وكالة الأمن القومي الأميركي استخدم بيانات وكلمات مرور حصل عليها بطريقة عفوية من زملاء له في قاعدة تجسس في هاواي لجمع بعض المعلومات السرية التي سربها لوسائل الإعلام.

وذكر مصدر مطلع على العديد من التحقيقات التي تجريها الحكومة الأميركية في الأضرار التي لحقت بسبب التسريبات أنه تم تحديد هوية قلة من موظفي الوكالة الذين زودوا سنودن بتفاصيل كلمات المرور الخاصة بهم وخضعوا للاستجواب وفصلوا من وظائفهم.

وذكر مصدر آخر أن سنودن ربما أقنع ما بين عشرين و25 من زملائه في مركز العمليات الإقليمية بالوكالة في هاواي بإعطائه تفاصيل الدخول وكلمات المرور بإبلاغهم أنه يحتاج إليها في عمله كمحلل برمجيات.

ويُعتبر الكشف عن هذه المعلومات أحدث مؤشر على أن إجراءات الأمن غير المحكمة في وكالة الأمن القومي لعبت دورا مهما في أسوأ اختراق لبيانات سرية في تاريخ الوكالة الممتد إلى 61 عاما.

وذكر الشهر الماضي أن الوكالة تقاعست عن الاستعانة بأحدث برامج كمبيوتر مضادة للتسريب في مركز هاواي قبل أن يعمل سنودن هناك ويتمكن من تنزيل وثائق شديدة السرية تخص الوكالة ونظيرتها البريطانية، هيئة الاتصالات الحكومية.

ولم يتضح بعد ما هي القواعد التي انتهكها الموظفون الذين أمدوا سنودن بكلمات المرور الخاصة بهم، الأمر الذي مكنه من الحصول على البيانات التي لم يكن مسموحاً له بالاطلاع عليها.

وعمل سنودن في هاواي لنحو شهر في الربيع الماضي حيث حصل على عشرات الآلاف من الوثائق السرية للوكالة.

وقال الخبير في شؤون السرية باتحاد العلماء الأميركيين، ستيفن آفترغود إنه وفي عالم التجسس هناك تمييز قاطع بين من هم بداخل المؤسسة ومن هم خارجها، وإذا حصل أحد على الموافقة بالعمل داخل المؤسسة فإنه يكون جديرا بثقتها.

وأضاف أن أكثر ما تعاني منه هذه المؤسسات من تهديدات مصدرها من هم بداخلها، أي فكرة أن من يجلس بجوارك ربما لا يكون موثوقا به.

ويقول مطلعون على جهود تقييم الأضرار التي ألحقها سنودن بالاستخبارات الأميركية جراء تسريباته إن التقييم يسير ببطء لأن سنودن نجح في إخفاء بعض الآثار الإلكترونية التي بواسطتها يمكن معرفة الكيفية التي حصل بها على الوثائق السرية.

وقالت مصادر إنه وفي الوقت الذي تعتقد فيه الحكومة الأميركية أن لديها فكرة جيدة عن كل المعلومات التي حصل عليها سنودن، إلا أن المحققين غير متأكدين من تحديد المعلومات التي حصل عليها سنودن أو حجمها.

الحزب الشيوعي بالصين يبحث الإصلاحات

■ بكين / وكالات :

بدأ الحزب الشيوعي الصيني اجتماعا في العاصمة بكين وصفه الإعلام الرسمي بأنه «تاريخي» ويهدف إلى استحداث مزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة إن الاجتماع يعقد في جلسات مغلقة تضم أعضاء اللجنة المركزية للحزب البالغ عددهم 376، وهو الثالث من نوعه منذ عملية الانتقال التي جرت قبل عام على رأس السلطة، وتستمر أعماله حتى يوم غد الثلاثاء.

وبيّنت الوكالة أن المجتمعين الذي توافدوا على فندق صغير أحيط بتدابير أمنية كثيفة، سيناقشون «قضيا مهمة تتعلق بتعزيز الإصلاحات بشكل عام».

وقد أشارت صحيفة غلوبال تايمز إلى الاجتماع بعنوان رئيسي قائلة «آمال كبيرة معلقة على نتائج هذا الاجتماع». بينما تحدثت صحيفة الشعب عن «نقطة انطلاق جديدة تاريخية».

وقد جرت العادة أن يكرس الاجتماعان الأوليان لتعيين قادة الحزب والدولة، والثالث لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، وتصدر عنه أحيانا نتائج حاسمة كما حدث عندما أطلق دينغ سياوبينغ عام 1978 عملية تحديث الاقتصاد.

وقالت غلوبال تايمز بافتتاحيتها إن اجتماع نوفمبر «سيرسم الخطوط العريضة للإصلاحات» التي ستحدد القدرة التنافسية للصين بالعقد المقبل». وأضافت أن الاصلاحات يجب أن تهدف إلى فتح باب المنافسة بالقطاعات التي تسيطر عليها شركات القطاع العام، من سكك الحديد إلى النقل الجوي مرورا بالمال والطاقة والاتصالات.

من جهة أخرى، نقلت صحيفة تشاينا ديلي عن مستشار حكومي أن الاجتماع «سيمهد الطريق» نحو «نمو اقتصادي أكثر ديمومة» بفضل «إصلاحات واسعة النطاق وغير مسبوقة».

ومن المتوقع أن تسفر الاجتماعات عن جدول للإصلاحات يمتد إلى مدى السنوات العشر المقبلة، في وقت يفقد فيه الاقتصاد الصيني العملاق القوة الدافعة ويرزح تحت عبء الطاقة الصناعية الزائدة والديون الضخمة وارتفاع أسعار المنازل.

ويؤكد الرئيس شي جينبينغ ورئيس الوزراء لي كه تشيانغ اللذان يتوليان الحكم منذ مارس عزمهما على إعادة التوازن للنمو بثاني اقتصاد عالمي ليصبح أقل تبعية للخارج للصادرات والاستثمارات بالبنى التحتية. ومن المرتقب أن يظهر الاجتماع مدى التزام القيادة الجديدة بالإصلاح.

› عمر طاهر

الإخوان يفوضون السيسي

في الوقت الذى يعتقد فيه الإخوان أنهم يحاربون السيسي ويكتبون نهايته كخائن وقاتل وانقلابي إلى آخر هذه الجمل التى تملأ كل جدران العاصمة وغيرها، في الوقت نفسه يخدمون السيسي ويكتبون تاريخه كقائد شعبي ورمز للبطولة في عيون كثير من المصريين.

الإخوان شاركوا في تفويض السيسي دون أن يدروا، وكل من تخلف عن جمعة التفويض يشعر بالندم، إذ إنه لم يعضد قوة السيسي بما يكفي للقضاء الكُلي لا الجزئي على نظام مرسي وأنصاره، الإخوان يرتكبون من الحماقات يوميا ما يجعل السيسي منقذ الأمة في مواجهة صانعي القنابل والمستنجدين بالغرب والداعين للعكننة على المصريين بكل طريقة ممكنة في مواصلاتهم وأكل عيشهم وحتى خبزهم، يوماً بعد يوم يصبح أي ضحايا من الإخوان والإسلاميين مجرد رقم في شريط الأخبار، لا يهز ساكنا لدى عموم المصريين، إذ إنهم مجرد قتلى كانوا في سبيلهم لإثارة الفوضى والذعر.

لا أحد يستفيد من الإخوان حاليا سوى السيسي، كثيرون يستحلفونه أن يحكم مصر لأنه الوحيد الذى استطاع أن «يعلّم على الإخوان»، وإذا ما عاد الحكم العسكري لمصر -حتى لو عاد متنكرا في زى مدني- فسيكون الإخوان هم واضعي حجر أساس هذه العودة.

أهل الثورة والثوار تتبخر عزيمتهم مع كل ارتفاع في بناء تمثال السيسي اعتمادا على معاول الإخوان، تتهاوى أحلامهم بدولة مدنية متقدمة لا يحكمها رئيس له ذيل (سواء كان الذيل شلة أصدقاء فاسدين أو تنظيما بمرشد أو كيانا بزي موحّد). كل جملة صحيحة سياسيا ولغويا تتحدث عن حق التظاهر السلمي حتى بالنسبة إلى من كانوا خصوم الأمس تُقابَل بالتخوين من عموم المصريين وتُقابَل بالتلميح بالخنوثة السياسية من النخبة. كل دعوة للتصالح مع قطاع من المصريين تُقابَل السخرية والتهكم واتهامات الغباء والدعوة لقطع هذه الألسنة، صارت الموضوعية مدعاة لهدم مَن يتبناها فهو إما طابور خامس وإما عميل وإما متلقٍّ للتمويل وإما خلايا نائمة.

ليت الأمر يتوقف عند هذا الحد بل إن الإخوان أيضا يزايدون على هذه الطائفة إذا كانت موضوعية أهل الثورة أقل حدّة مما يجب، أقل حدّة بمعنى أنها تهاجم حكم العسكر دون أن يخل هذا بأن الإخوان هم الذين قادوا أنفسهم والآخرين إلى هذه النقطة، لا.. الإخوان عايزينك تهاجم العسكر وبس وماتجيش ناحيتهم، فإذا (جيت ناحية أخطائهم) فيالك من شخص ضميره مات (إزاي تغلّطهم؟ أنت مش شايف كل الأعداد اللى ماتت؟)، فكانت النتيجة أن انفضّ مَن حول الإخوان ومَن حول الموضوعية بعض أهل الثورة، والتزم بعض منهم الصمت اكتئابا، أما الباقون فيجمعون كل يوم ما يكفي ويزيد على الحاجة من العزل والإقصاء والاستهزاء.

حتى الدعاة لعدم محاكمة المدنيين عسكريا أصبحت مهمتهم أكثر صعوبة وكل الشاشات تقول «مصر تحارب الإرهاب»، أصبحوا هم أيضا من طائفة «اللى عايزين يخربوها» وأصبحوا بينما يبحثون عن العدل الطبيعى يبدون في عيون كثيرين كأنهم أنصار لهذا الإرهاب.

حتى المتعاطفون مع الإخوان من عموم الشعب صاروا يعجزون عن استكمال المهمة أمام شعارات من نوعية «كرداسة رمز الصمود» و«الدعوة لإسقاط الجيش المصري» و«الشهدا في القلب يا مفتي يا ابن الكلب» بخلاف التفجيرات المتكررة والحرب في سيناء والقنابل التى يتم إبطال مفعولها كل يوم. أداء الإخوان صعّب الأمر على كل من يتلمس الطريق إلى ما يرضي ضميره، أو كما قال الدكتور محمد المخزنجي إنها «لحظة ملتبسة»، مَن الذى قادنا جميعا إلى تلك «اللحظة الملتبسة»؟ راجع نشاط الإخوان من أول يوم بعد التنحي. طيب.. مَن المستفيد الوحيد من هذه «اللحظة الملتبسة»؟ راجع أوبريت «قد الدنيا».

بوتين يأمل أن يصبح السيسي ناصراً جديداً

رأت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية أن زيارة وزيري الخارجية والدفاع الروسيين إلى مصر الأسبوع المقبل علامة على التقارب المتزايد بين البلدين في الوقت الذي تسعى فيه السلطات المصرية الجديدة إلى حلفاء جدد وتحاول التقليل من الإعتماد على واشنطن.

وقال متحدث باسم مسؤول روسي ان وزير الخارجية «سيرجي لافروف» ووزير الدفاع «سيرجي شويجر» سيناقشان مع الجانب المصري القضايا التي تمس التعاون العسكري والفني، وتشجيع القيادة المصرية الجديدة على شراء أسلحة روسية.

وأوضحت الصحيفة أن روسيا تسعى إلى إستغلال توتر العلاقات بين حكومة القاهرة المؤقتة وواشنطن عقب الإطاحة بالرئيس الإسلامي المعزول «محمد مرسي» والتي بلغت ذروتها مع قرار إدارة «اوباما» بتعليق المساعدات العسكرية للبلاد، وهو ما يراه الدب الروسي «فلاديمير بوتين» توقيتاً مناسباً لوضع قدم ثابته له في منطقة الشرق الأوسط من خلال بوابة الفرعون المصري.

من جانبه، قال «جورجي ميرسكي»- خبير في شؤون الشرق الأوسط بالاكاديمية الروسية للعلوم- «إن الحكومة الروسية دائما ما شعرت بتخوف من جماعة الإخوان المحظورة وربما تشعر الآن مع وجود وزير الدفاع «عبدالفتاح السيسي» في السلطة فرصة لإستئناف مكانتها وإستعادة النفوذ الروسي في المنطقة من خلال الدولة العربية الاكثر ريادة في المنطقة.»

وأشار «ميرسكي» إلى أن الوقت حان لتذكير الشعب المصري بأيام الرئيس الراحل «عبدالناصر» المجيدة، لافتا إلى أن روسيا تامل في أن يصبح «السيسي» ناصرا جديدا في مصر والمنطقة.

رفض استئناف حظر جماعة (الإخوان) خطوة للتحكم بمصادر تمويلها

رأت شبكة (فوكس نيوز) الإخبارية الأمريكية، أن قرار رفض الاستئناف المقدم من قبل جماعة (الإخوان) اعتراضا على الحكم الصادر بحظرها ومصادرة أصولها المالية، والذي صدر الأربعاء، يأتي في إطار المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة المصرية للتحكم بمصادر تمويل الجماعة.

وأضافت الشبكة، في سياق تقرير نشرته على موقعها الإليكتروني أن أعضاء جماعة (الإخوان) يرون قرار حظر الجماعة وتجميد أصولها المالية «ذريعة قانونية» للحكومة للتحرك ضد جميع المؤسسات والهيئات التي تديرها الجماعة.

وأشارت الشبكة إلى أن جماعة (الإخوان) تفردت في العمل «تحت الأرض» واستطاعت بناء شبكة كبيرة من الاتصالات على مدار 85 عاما منذ إنشائها، الأمر الذي صعّب على السلطات تعقبها حيث كانت العديد من مؤسساتها مسجلة بأسماء أفراد عاديين.

من الناحية القانونية فقرار المحكمة برفض الاستئناف ضد حظر الإخوان، يدفع الحكومة الحالية خطوة للأمام نحو التحكم في أصول الجماعة، فقد بدأت لجنة مكونة من مسؤولين أمنيين وقضائيين واستخباراتيين في عمل جرد لمصادر تمويلها، مما وضع الحكومة تحت ضغوط كبيرة من قبل سياسيين وشخصيات عامة للإسراع في تحييد مصادر تمويل الجماعة، لذا فإنهم ينحون باللائمة على تلك اللجنة في مماطلتها بتنفيذ حكم المحكمة.